جامعة عمار ثليجي –الأغواط–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

العنوان:

الرقمنة في ظل التوجه السياسي للجزائر

من فترة 2008 إلى 2025

مذكرة ضمن المتطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الموارد البشرية

إعداد الطالب:
❖لجرب نعيمي

إشراف الدكتور:
د/ مراد احمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب		الصفة
د/ خليفي رابح		رئيـــــسا
د/ مراد احمد		مشرفا ومقررا
أ–د/ بغداد قرزو		منـــــاقشا

السنة الجامعية: 2025 / 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ عِلۡمٗاۖ وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ
ٱلَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّنۡ عِبَادِهِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٥

[النمل]

كلمة شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي لا تقيم الدنيا الا بذكره

ولا تطيب الجنة إلا برؤيته فالحمد لله على ما هيأ لنا من سبل النجاح لإنجاز هذا العمل المتواضع

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... إلى من رفت اعيننا شوقا اليه

إلى حبيبنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

نتقدم بالشكر الخاص للأستاذ المشرف

الدكتور: مراد احمد

على كل ما قدمه لنا في اتمام بحثنا هذا وما نصحنا وما أرشدنا وما قام به من توجيه بتصحيح هفواتنا بإرشاداته القيمة طيلة فترة الاشراف

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم السياسية

دون أن ننسى التقدم بجزيل الشكر إلى الاساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة الموقرة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

نعيمي

اهــداء

ما أجمل المرء ان يجود بأغلى ما لديه.... والاجمل من هذا أن يهدي الغالي للأغلى

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ... أمي الحبيبة اطال الله في عمرها

كما أتقدم بالشكر الجزيل لزوجتي والى ابي واخوتي الذين لهم الفضل الكبير اطال الله في عمرهم والى كل الاصدقاء

ملخص الدراسة

ملخص

تناول هذه الدراسة مسار الرقمنة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2025، مبرزة التحول الجذري في التوجه السياسي للدولة من المقاربة التقنية القطاعية إلى المقاربة الاستراتيجية السيادية. تهدف الدراسة إلى تحليل مدى نجاح الإرادة السياسية في وضع إطار فعال للتحول الرقمي يوازن بين العصرنة التكنولوجية وحماية السيادة الوطنية. وقد تتبعنا من خلال المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي تطور الاستراتيجيات الوطنية، بدءا من مخطط الجزائر الإلكترونية 2013 وصولا إلى الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030.

كما سلطت الدراسة الضوء على الإصلاحات المؤسساتية الكبرى، لا سيما إنشاء المحافظة السامية للرقمنة، وأثر ذلك على عصرنة المرفق العام في قطاعات العدالة، الداخلية، والتعليم العالي. وخلصت الدراسة إلى أن الرقمنة في الجزائر أصبحت اليوم حجر الزاوية في برنامج الجزائر الجديدة كأداة لتحسين الحوكمة، مكافحة الفساد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :الرقمنة؛ التوجه السياسي؛ الجزائر ؛ التحول الرقمي؛ الحوكمة؛ السيادة الرقمية؛ الأمن السيبراني؛ المرفق العام.

Abstract

This study examines the trajectory of digitization in Algeria from 2008 to 2025, highlighting the fundamental shift in the state's political orientation from a fragmented technical approach to a sovereign strategic one. The study aims to analyze the extent to which political will succeeded in establishing an effective framework for digital transformation that balances technological modernization with the protection of national sovereignty. Using descriptive, analytical, and historical methodologies, we traced the evolution of national strategies, starting from the e-Algeria 2013 plan to the National Digital Transformation Strategy 2025-2030.

The study also sheds light on major institutional reforms, particularly the establishment of the High Commission for Digitization, and its impact on modernizing of public services in the sectors of Justice, Interior, and Higher Education. The study concludes that digitization in Algeria has become a cornerstone of the New Algeria program, serving as a vital tool for improving governance, combating corruption, and achieving sustainable economic development.

Keywords: Digitization; Political Orientation; Algeria; Digital Transformation; Governance; Digital Sovereignty; Cyber Security; Public Service.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتحول الرقمي في الجزائر (2008-2019)	07
تمهيد الفصل الأول	07
المبحث الأول: ضبط المفاهيم	08
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة	08
المطلب الثاني: مفهوم التحول الرقمي	09
المطلب الثالث: مفهوم الإدارة الإلكترونية	10
المطلب الرابع: نشأة الرقمنة في الجزائر (2008-2019)	11
المبحث الثاني: استراتيجية الجزائر الإلكترونية e-Algérie 2013	14
المطلب الأول: الظروف السياسية لإطلاق المشروع في 2008	14
المطلب الثاني: الأهداف المسطرة لتعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال	16
المبحث الثالث: تقييم المرحلة الانتقالية (2014-2019)	18
المطلب الأول: المكتسبات المحققة	18
المطلب الثاني: العوائق والتحديات	19
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: التوجه السياسي الجديد والتحول الرقمي الشامل (2020-2025)	23
تمهيد الفصل الثاني	24
المبحث الأول: الرقمنة والسيادة الرقمية في الالتزامات السياسية	25
المطلب الأول: تحليل الالتزام رقم 25 للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون	25
المطلب الثاني: الرقمنة كأداة لمحاربة الفساد وتكريس الشفافية	27
المبحث الثاني: الإصلاحات المؤسساتية والقانونية	29

المطلب الأول: المحافظة السامية للرقمنة	29
المطلب الثاني: الإطار القانوني للرقمنة	31
المبحث الثالث: الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030	33
المطلب الأول: المحاور الخمسة للاستراتيجية الوطنية	33
المطلب الثاني: الأهداف الاستراتيجية المخطط لها لعام 2025	35
خلاصة الفصل الثاني	38
الفصل الثالث: نماذج التحول الرقمي في القطاعات الاستراتيجية	39
تمهيد الفصل الثالث	40
المبحث الأول: رقمنة المرفق العام	41
المطلب الأول: رقمنة قطاعي الداخلية والعدالة	41
المطلب الثاني: نموذج صفر ورقة في التعليم العالي والبحث العلمي	42
المبحث الثاني: رقمنة قطاع العدالة	45
المطلب الأول: الإطار الاستراتيجي والسياسي لعصرنة قطاع العدالة	45
المطلب الثاني: الآليات التقنية لاستخراج الوثائق عن بعد والقيمة القانونية لها	46
المطلب الثالث: الآثار القانونية والإدارية لعصرنة العدالة	47
المطلب الرابع: تحديات التحول الرقمي في قطاع العدالة	48
المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي والدفع الإلكتروني	50
المطلب الأول: تطوير الصناعة الرقمية ودعم المؤسسات الناشئة(Start-ups)	51
المطلب الثاني: دعم المؤسسات الناشئة (Start-ups) كقاطرة للابتكار	51
المطلب الثالث: الدفع الإلكتروني والشمول المالي	52
خلاصة الفصل الثالث	54
الخاتمة	55
قائمة المراجع	60

مقدمة

مقدمة

أحدثت الثورة التكنولوجية المعاصرة تحولا جذريا في بنية الأنظمة السياسية والإدارية والاقتصادية حول العالم، حيث انتقلت المجتمعات من الاعتماد على الأنماط التقليدية الورقية إلى تبني الحلول الرقمية الذكية.

وتحولت الرقمنة إلى ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والسيادة الوطنية، وفي هذا السياق العالمي المتسارع وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية الانخراط في هذا المسار التحديثي لتطوير مرفقها العام وتعزيز اقتصادها الوطني.

إن المتأمل في مسار الرقمنة في الجزائر يلحظ ارتباطا وثيقا بين التطور التقني والتوجه السياسي للدولة، فمنذ انطلاق المبادرات الأولى في عام 2008، بدأت السلطات العمومية في إدراك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي المفتاح الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

لم يكن هذا الإدراك تقنيا فحسب بل كان نابعا من إرادة سياسية سعت إلى عصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن، والقضاء على البيروقراطية التي عرقلت مسارات التنمية لعقود.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يدرس الرقمنة من زاوية التوجه السياسي، أي باعتبارها مشروعا حضاريا وسياديا تتبناه الدولة، فالفترة الممتدة من 2008 (تاريخ إطلاق استراتيجية الجزائر الإلكترونية) إلى 2025 (نقطة التحول نحو استراتيجية الجزائر الرقمية 2030) تمثل مرحلة مخاض حقيقية شهدت تغيرات في الهياكل التنظيمية، والتشريعات القانونية، والأهداف الاستراتيجية، مما يجعل من دراستها ضرورة لفهم واقع ومستقبل الدولة الجزائرية في العصر الرقمي.

وتتضاعف أهمية الدراسة في ظل التحولات السياسية الأخيرة التي شهدتها البلاد منذ عام 2020، حيث تم رفع الرقمنة إلى مصاف الأمن القومي، من خلال استحداث هيئات عليا للرقمنة

تابعة لرئاسة الجمهورية، مما يعكس إيمانا عميقا بأن السيادة الرقمية هي جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية الشاملة.

الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع الرقمنة باهتمام بحثي متزايد في الجزائر، ومن أبرز الدراسات التي اعتمدنا عليها:

- **دراسة فوزية صادقي، 2021:**

التي ركزت على دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية، وأكدت على ضرورة وجود استراتيجية اتصالية رقمية موحدة.

- **دراسة بوزيد سامية، 2016:**

التي تناولت أثر تكنولوجيا المعلومات على التشريعات الوطنية، وأبرزت الفجوة بين الطموح التشريعي والواقع التقني.

- **تقارير المحافظة السامية للرقمنة، 2024:**

التي وضعت خارطة طريق الجزائر الرقمية 2030 والتي تمثل المرجع الأساسي لتحديث معطيات هذه المذكرة حول الفترة (2024-2025).

تتميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تربط بين التقنية والتوجه السياسي ككتلة واحدة، وتغطي فترة زمنية معاصرة جدا تشمل التحولات الجذرية التي حدثت في السنتين الأخيرتين (2023-2025)، مما يضفي عليها صبغة التحيين والحداثة.

لقد مر التوجه السياسي نحو الرقمنة في الجزائر بمحطات مفصلية؛ بدأت بالمخطط الوطني الجزائر الإلكترونية 2013 (e-Algérie 2013) الذي أطلق في عام 2008، والذي

وضع اللبنات الأولى للبنية التحتية للاتصالات ورقمنة بعض القطاعات الحساسة مثل الحالة المدنية والتعليم العالي. ورغم الطموحات الكبيرة لهذا المخطط، إلا أن التطبيق العملي واجه جملة من التحديات الإدارية والتقنية التي حالت دون تحقيق كامل أهدافه في تلك الفترة.

ومع حلول عام 2020 شهد التوجه السياسي دفعة قوية تزامنت مع الالتزامات الـ 54 لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حيث نص الالتزام رقم 25 صراحة على تحقيق تحول رقمي شامل لتحسين الاتصال وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خاصة في إدارة المرفق العمومي. هذا المنعطف السياسي أدى إلى تغيير المقاربة من الرقمنة القطاعية المعزولة إلى التحول الرقمي الشامل والمندمج.

إن هذا التوجه الجديد تجسد ميدانيا في إنشاء المحافظة السامية للرقمنة High Commission for Digitalization في سبتمبر 2023، بوصفها هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية مكلفة بقيادة المشاريع الاستراتيجية. كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (2025-2030) التي تهدف إلى جعل الجزائر رائدا قاريا، من خلال ضمان اتصال عالي الجودة للجميع وتوفير خدمات عمومية مرقمنة بنسبة 100%، وتطوير اقتصاد رقمي خالق للثروة.

إن دراسة هذا المسار (2008-2025) تسمح لنا بتحليل مدى فاعلية السياسات العامة في مواكبة التطور التكنولوجي، وكيف ساهمت الإرادة السياسية في تذليل العقبات القانونية والتقنية، خاصة في مجالات الصحة الرقمية، التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، مع الحفاظ على البعد الاجتماعي والسيادة الوطنية في معالجة البيانات.

بناء على المعطيات السابقة تتبلور الإشكالية لهذه الدراسة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى نجح التوجه السياسي للجزائر خلال الفترة (2008-2025) في وضع إطار استراتيجي فعال للرقمنة يوازن بين متطلبات العصرنة التكنولوجية وبين حماية السيادة الوطنية وتحسين الخدمة العمومية؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للرقمنة والتحول الرقمي في الأدبيات السياسية والإدارية الجزائرية؟
- كيف تطورت الاستراتيجيات الوطنية للرقمنة من الجزائر الإلكترونية 2013 إلى الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030 ؟
- ما هو دور الهياكل المؤسساتية المستحدثة (وزارة الرقمنة، المحافظة السامية للرقمنة) في قيادة هذا التوجه السياسي؟
- ما هي أبرز التحديات التي واجهت مسار الرقمنة في هذه الفترة، وكيف تم التعامل معها سياسيا؟
- ما هو الأثر الملموس للرقمنة على مستوى أداء المرفق العام في ظل هذا التوجه؟

أهداف الدراسة:

- توضيح التطور التاريخي والسياسي لمشروع الرقمنة في الجزائر.
- تحليل المرجعية القانونية والمؤسساتية التي تؤطر التوجه الرقمي للدولة.
- إبراز العلاقة بين الإرادة السياسية وبين نجاح التحول الرقمي على أرض الواقع.
- استشراف آفاق الرقمنة في الجزائر في أفق عام 2025 وما بعدها بناء على الاستراتيجيات الحالية.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف واقع الرقمنة في الجزائر وتحليل النصوص القانونية والاستراتيجيات السياسية المعتمدة.

كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور هذا التوجه منذ عام 2008، وصولا إلى التحولات الراهنة في عام 2025، بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة لتقييم أثر الرقمنة في قطاعات معينة.

تأسيسا على ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصول متكاملة تحاول الإحاطة بالموضوع من جوانبه النظرية والتطبيقية:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنطلقات التاريخية للرقمنة في الجزائر (2008-2019)

ويتناول ماهية الرقمنة، التحول الرقمي، والأسس السياسية التي بنيت عليها المقاربة الجزائرية في هذا المجال.

الفصل الثاني: التوجه السياسي الجديد والتحول الرقمي الشامل (2020-2025)

ويقوم بتحليل لمخطط e-Algérie 2013 وصولا إلى الاستراتيجية الوطنية الحالية، مع إبراز الفروقات الجوهرية في التوجه السياسي بين المرحلتين.

الفصل الثالث: واقع التحول الرقمي في القطاعات الاستراتيجية

ويركز على دور الهيئات العليا المستحدثة، والترسانة القانونية (قانون الرقمنة، قانون حماية البيانات الشخصية) في حماية السيادة الرقمية.

وفي الختام نأمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة للمكتبة الأكاديمية الجزائرية، وأن تساهم في تقديم رؤية واضحة لصناع القرار حول مكامن القوة والضعف في مسار التحول الرقمي، بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن في ظل تحديات القرن الحادي والعشرين.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والتحول الرقمي في الجزائر (2008-2019)

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر العصرنة الرقمية حجر الزاوية في إصلاح المرافق العامة وتطوير نظم الحكم الراشد في الدول الحديثة، ولم تكن الجزائر بمعزل عن هذه التحولات العالمية، حيث سعت منذ مطلع الألفية الثالثة إلى الانخراط في مسار تكنولوجي يهدف إلى نقل الإدارة من نمطها البيروقراطي التقليدي إلى فضاء الإدارة الإلكترونية الأكثر مرونة وشفافية.

يأتي هذا الفصل ليعالج الجوانب المفاهيمية والتاريخية لهذا التحول من خلال ضبط المصطلحات الأساسية التي كثيرا ما يحدث بينها تداخل، كالرقمنة والتحول الرقمي والإدارة الإلكترونية.

كما يسلط الضوء على المسار الزمني للتجربة الجزائرية، بدءا من الإرهاصات الأولى، مرورا باستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، وصولا إلى تقييم المرحلة الانتقالية (2014-2019).

ويهدف الفصل إلى فهم كيف تحولت الرقمنة في الجزائر من مجرد طموح تقني لتخزين البيانات إلى ضرورة استراتيجية وسيادية تهدف إلى عصرنة المرفق العام وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطن، مع الوقوف على المكتسبات المحققة والعوائق الهيكلية التي واجهت هذا المسار.

المبحث الأول: ضبط المفاهيم

يعد تحديد المصطلحات والمفاهيم المدخل الأساسي لأي دراسة أكاديمية رصينة خاصة في ظل التداخل اللغوي والاصطلاحي الذي يحيط بموضوع التكنولوجيا في البيئة الإدارية.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة هذه المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

تعتبر الرقمنة الخطوة التقنية الأولى في مسار التحديث التكنولوجي، وهي تعني في جوهرها تحويل البيانات من طابعها المادي التقليدي إلى طابع رقمي ثنائي.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

تعددت التعريفات التي تناولت الرقمنة، حيث عرفها البعض بأنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها (نصوص، صور، أصوات) إلى شكل مقروء آليا بواسطة الحاسب الآلي، وذلك عبر نظام الأرقام الثنائية(Bits) ، مما يسمح بتخزينها ومعالجتها ونقلها بسرعة فائقة.[1]

كما ينظر إليها من الناحية التقنية بأنها المنهج الذي يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري التقليدي إلى النظام الرقمي الحديث، بهدف حمايتها من التلف وتسهيل عملية استرجاعها عند الحاجة.[2]

---

[1] أحمد يس نجلاء ، **الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 15.

[2] صادقي فوزية ، **دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر (دراسة تحليلية للجماعات المحلية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 3، 2021، ص 39.

الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تتفوق على الأنماط التقليدية في حفظ المعلومات، ومن أبرزها تقليص الحيز المكاني، حيث تتيح وسائط التخزين الحديثة استيعاب كم هائل من المعلومات في مساحات صغيرة جدا، بالإضافة إلى اللازمنية التي تعني إمكانية الوصول إلى المعلومة في أي وقت دون التقيد بحدود العمل المادي.[1]

لذا فإن الرقمنة في الجزائر خلال الفترة (2008–2019) لم تكن غاية في حد ذاتها، بل كانت وسيلة تقنية تهدف إلى التخلص من الأعباء الورقية المتراكمة، وهي تمثل الحجر الأساس الذي لا يمكن بدونه الحديث عن تحول رقمي حقيقي.

المطلب الثاني: مفهوم التحول الرقمي

الفرع الأول: تعريف التحول الرقمي

يعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال المؤسسة إلى نموذج عمل يعتمد على الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة، وهو ليس مجرد استخدام للحاسوب، بل هو تحول عميق ومتسارع للأنشطة والعمليات والكفاءات لتعزيز القدرة على الابتكار.[2]

وفي سياق أخر يشار إليه بأنه إعادة تشكيل الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويتفاعلون بها، من خلال دمج التقنيات الرقمية في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.[3]

---

[1] مشهور أحمد ، **تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية**، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص 07.

[2] بن قاصير موسى ، **عصر الثورة الرقمية: حقبة جديدة في مسار تطور البشرية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 14، 2023، ص 53.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، **الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025–2030** (نسخة أوت 2024)، ص 10.

الفرع الثاني: متطلبات التحول الرقمي

يتطلب الانتقال نحو التحول الرقمي توافر بنية تحتية صلبة تتمثل في شبكات الاتصال والأجهزة المادية، وبنية تحتية ناعمة تشمل البرمجيات والخبرات البشرية، بالإضافة إلى إطار تشريعي يحمي التعاملات الرقمية ويضمن أمن البيانات.[1]

ومن وجهة نظرنا فإن التحول الرقمي يختلف جوهريا عن الرقمنة في كونه يتضمن عنصر التغيير الثقافي؛ فبينما تكتفي الرقمنة بتحويل الورق إلى ملف(PDF) ، يسعى التحول الرقمي إلى إلغاء الحاجة للورق أصلا وتغيير سلوك الموظف والمواطن تجاه الخدمة العمومية، وهو ما حاولت الجزائر تجسيده من خلال استراتيجياتها المتعاقبة.

المطلب الثالث: مفهوم الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية هي الثمرة العملية لتطبيق الرقمنة والتحول الرقمي في المرفق العام، حيث تتحول من إدارة تعتمد على المكاتب والورق إلى إدارة تعتمد على الشبكات والخدمات عن بعد.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها منظومة رقمية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الإداري التقليدي إلى عمل إلكتروني، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتسهيل النشاط الإداري، ولتعزيز حصول المواطنين على الخدمات والمعاملات الإدارية بسهولة وسرعة.[2]

---

[1] شراقة صبرينة ، **متطلبات التحول الرقمي في قطاع التأمين الجزائري**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 257.

[2] جمبية ذهبية، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية**، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016، ص 10.

كما عرفها البنك الدولي بأنها استخدام تقنية المعلومات من شبكات محلية وإنترنت من قبل الإدارات لتقديم الخدمات للمستفيدين بأسلوب أسرع وأدق، بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية.[1]

الفرع الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل أبرزها تحسين جودة الخدمة العمومية، وتحقيق الشفافية عبر الحد من الاتصال المباشر بين الموظف والمواطن، مما يقلل من فرص المحاباة والبيروقراطية، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف المالية والزمنية للعملية الإدارية.[2]

ويتضح لنا أن الإدارة الإلكترونية في الجزائر بدأت تتبلور كضرورة ملحة منذ عام 2008، حيث كان الهدف الأساسي هو عصرنة المرفق العام، غير أن هذا المفهوم اصطدم في بداياته بمقاومة التغيير من طرف العنصر البشري التقليدي، وهو ما سنفصله في المنطلقات التاريخية.

المطلب الرابع: نشأة الرقمنة في الجزائر (2008-2019)

لم يكن توجه الجزائر نحو الرقمنة وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تراكمات تاريخية وجهود مؤسساتية بدأت تظهر ملامحها بوضوح مع مطلع الألفية الثالثة.

الفرع الأول: الإرهاصات الأولى (قبل 2008)

أدركت الجزائر منذ وقت مبكر أهمية التطور التكنولوجي، حيث تم إنشاء مركز الدراسات والبحث في الإعلام الآلي (CERI) عام 1969، ثم المدرسة العليا للإعلام الآلي(ESI) ، وتبع

[1] ربيع نصيرة، **دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، العدد 08، 2017، ص 965.

[2] ثابت عبد الرحمان إدريس، **المدخل الحديث في الإدارة العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 145.

ذلك إنشاء المحافظة الوطنية للإعلام الآلي .(CNI) وفي الثمانينيات، برزت المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي (ENSI) كمرافق لحوسبة المؤسسات العمومية.[1]

الفرع الثاني: استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013(2013 e-Algérie)

تعتبر سنة 2008 نقطة التحول الكبرى في التوجه السياسي، حيث تم إطلاق مخطط الجزائر الإلكترونية 2013. كان هذا المخطط يهدف إلى تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية، وتطوير البنية التحتية للاتصالات، ووضع الإطار القانوني اللازم لتأمين التعاملات الرقمية.[2]

وقد تعزز هذا المسار بصدور القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، والذي عكس رغبة المشرع في تأمين الفضاء الرقمي الناشئ وحماية بيانات المواطنين.[3]

وبالرغم من الطموحات الكبيرة لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، إلا أن المتتبع لهذا المسار يلحظ وجود فجوة رقمية بين النصوص والأهداف وبين الواقع الميداني في تلك الفترة، حيث غلب الطابع التقني على الطابع الاستراتيجي الموحد.

الفرع الثالث: تطور البنية التحتية والتشريعات (2014-2019):

شهدت الفترة ما بين 2014 و2019 تسارعا في رقمنة بعض القطاعات الحساسة، لاسيما قطاع الداخلية من خلال استخراج بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري، وقطاع العدالة عبر رقمنة السوابق القضائية والجنسية.

---

[1] المحافظة السامية للرقمنة، **الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025-2030** (نسخة أوت 2024)، ص 04.

[2] بشاري سلمى ، **تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا**، مجلةCread ، المجلد 36، العدد 03، 2020، ص 580.

[3] القانون رقم 04-18 المؤرخ في 05 أوت 2004، المتعلق **بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.

وفي هذا الصدد تم إصدار القانون رقم 15-04 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وهو ما مكن من إضفاء الحجية القانونية على الوثائق الرقمية.[1]

كما عرفت هذه الفترة محاولات لربط الهيئات والمؤسسات العمومية عبر شبكة الإنترانت الحكومية، ورفع سعة التدفق الدولي للإنترنت لتصل إلى مستويات مقبولة تقنيا.[2]

الفرع الرابع: التحديات السياسية والمؤسساتية

بالرغم من هذه الجهود ظل مسار الرقمنة حتى عام 2019 يعاني من التشتت القطاعي، حيث كانت كل وزارة تعمل بمعزل عن الأخرى، مما أدى إلى غياب قابلية التشغيل البيني بين أنظمة المعلومات المختلفة، وهو ما استدعى إعادة النظر في الحوكمة الرقمية لاحقا.[3]

إن قراءة مسار الرقمنة في الجزائر بين (2008-2019) تؤكد أن التوجه السياسي كان يميل إلى العصرنة التقنية أكثر من التحول الهيكلي؛ حيث نجحت الدولة في توفير الأجهزة والشبكات (الجانب الصلب)، لكنها واجهت صعوبات في تحديث أساليب التسيير وتوحيد الرؤية بين مختلف القطاعات، وهو ما مهد الطريق للتحولات الجذرية التي بدأت تظهر ملامحها في أواخر عام 2019 وبداية 2020.

---

[1] القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، الذي يحدد **القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

[2] زيدان عمار و بن كاديحسن، **التجربة الجزائرية في رقمنة القطاع الصحي**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 153.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، **الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025-2030** (نسخة أوت 2024)، ص 06.

المبحث الثاني: استراتيجية الجزائر الإلكترونية e-Algérie 2013

تعد محاولة الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة في الجزائر عملية استراتيجية معقدة، تطلبت تجنيد موارد بشرية وهياكل تقنية وآليات لمواكبة عصر المعلوماتية، وجاءت استجابة لضرورات حتمية تهدف إلى تسريع الإنجاز وتخفيض التكاليف، مع السعي لتعزيز الشفافية في المرفق العام.

المطلب الأول: الظروف السياسية لإطلاق المشروع في 2008

إن الحديث عن الانطلاقة الأولى للرقمنة في الجزائر يستوجب العودة إلى مرحلة مفصلية تمثلت في التخلي عن طرق التسيير التقليدية ومواكبة التطور الإلكتروني العالمي.[1]

فقد فرض الواقع المعاصر ضرورة التحول من الإدارة بصورتها الكلاسيكية إلى الإدارة الإلكترونية، ليس فقط كترف تكنولوجي، بل كضرورة حتمية لإضفاء الشفافية ومكافحة الجرائم الوظيفية وعلى رأسها الفساد الإداري.[2]

لقد جاءت الظروف السياسية في عام 2008 مشحونة بالرغبة في عصرنة القطاعات الوزارية والدوائر الحكومية، حيث أدركت السلطات العليا أن البيروقراطية أصبحت عائقا حقيقيا أمام التنمية الاقتصادية. وكان الهدف الأساسي من إطلاق استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 هو الخروج بمحتويات الإدارة للمستفيدين في أماكن تواجدهم، وتقليص الفجوة الرقمية التي كانت تفصل الجزائر عن ركب الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.[3]

---

[1] بن نملة صليحة ، **واقع الرقمنة في الجزائر**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 9، العدد 2، 2025، ص 1219.

[2] فغلول هناء، **دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الإداري**، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2024، ص 1.

[3] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1220.

تأثرت هذه الانطلاقة بوجود مؤشرات دولية ضاغطة، وجاهزية داخلية بدأت تتشكل من خلال إنشاء مراكز تكوين وبحث متخصصة منذ نهاية الستينيات، إلا أن مشروع 2008 كان يمثل الرؤية الاستراتيجية الموحدة الأولى التي تسعى لدمج التكنولوجيا في صلب المرفق العام.

إن المتأمل في الظروف السياسية المحيطة بإطلاق المشروع يجد أنها ركزت على تحويل الوثائق والمعلومات من شكلها الورقي التقليدي إلى الشكل الرقمي الحديث.[1]

وقد تطلب ذلك تخطيطا محكما يعتمد على استعمال كافة الوسائل المادية والمعنوية برؤية مستدامة، مع الاعتماد على لجان تشرف على إعادة هندسة الإجراءات الإدارية والتنظيمية.[2]

ومن الناحية القانونية واكبت هذه الانطلاقة ترسانة قانونية بدأت تتشكل لتنظيم الفضاء الرقمي، حيث نصت التشريعات الأساسية على ضرورة عصرنة الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن.[3]

إن الإرادة السياسية آنذاك كانت تطمح إلى تحقيق قفزة نوعية تجعل من الرقمنة وسيلة لترشيد الحكم وضمان السيادة في اتخاذ القرار بنظرة استشرافية، بعيدا عن الإحصاءات التقريبية التي كانت تعيق رسم السياسات التنموية الصحيحة.[4]

وفي رأينا إن الانطلاقة في 2008 كانت تمثل الصحوة الرقمية الأولى ورغم أنها واجهت صعوبات تتعلق بالبنية التحتية ومقاومة التغيير، إلا أنها نجحت في كسر الجمود الإداري ووضعت الرقمنة كأولوية في الأجندة السياسية للدولة.

---

[1] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1220.

[2] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 2.

[3] المادة 141 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 2020 (والتي أكدت على استمرارية المسار القانوني للعصرنة) الجريدة الرسمية رقم 22 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020

[4] بوعكاز جيهان سعيدة، **دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية**، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، 2024، ص 2.

المطلب الثاني: الأهداف المسطرة لتعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال

استهدفت استراتيجية الجزائر الإلكترونية تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، يأتي في مقدمتها تحسين نجاعة التسيير الإداري والمالي للمرافق العامة.[1] فتعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال لم يكن غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتقريب الإدارة من المواطن وضمان تقديم خدمات نوعية تتسم بالسرعة والدقة والشفافية، وهو ما يقلل من فرص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمرتفق، وبالتالي الحد من مظاهر المحسوبية.[2]

كما سطرت الاستراتيجية هدفا استراتيجيا يتمثل في بناء المجتمع الرقمي من خلال ضمان ولوج متكافئ وشامل للتكنولوجيات والخدمات الرقمية لجميع فئات المجتمع.[3] إن تعميم هذه التكنولوجيات كان يرمي إلى خلق بيئة رقمية متكاملة تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين، مما يزيد من تدفق المعلومات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.[4]

إضافة إلى ما سبق ركزت الأهداف المسطرة على عصرنة البنى التحتية الأساسية، بما في ذلك شبكات الاتصالات ومراكز البيانات، لضمان ربط قوي وموثوق.[5] إن هذا التوجه التقني كان يهدف إلى تحفيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، من خلال جعل الرقمنة وسيلة لخلق الثروة وزيادة مساهمة القطاع الرقمي في الناتج الداخلي الخام.[6]

---

[1] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 43.

[2] بوعكاز جيهان سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 2.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 20.

[4] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1222.

[5] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 14.

[6] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1218.

وعلى صعيد الحوكمة سعى المشروع إلى رقمنة الإجراءات الإدارية الموجهة للمواطنين والمؤسسات بنسبة كاملة، مع إرساء مبادئ التعاون متعدد القطاعات والتشغيل البيني لأنظمة المعلومات.[1]

وقد تطلب ذلك وضع آليات أمنية لحماية البيانات والأنظمة من التهديدات السيبرانية، وهو ما جسدته لاحقا الاستراتيجيات الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية.[2]

ومن الأهداف الهامة أيضا نجد الرغبة في تقليص التكاليف الإدارية واختصار الإجراءات البيروقراطية المعقدة.[3] إن تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال كان يهدف إلى تحويل العلاقة بين الإدارة والجمهور من علاقة سرية وكتمان إلى علاقة شفافة قائمة على الإعلام والوضوح.[4]

إن الأهداف التي سطرت في تلك المرحلة شكلت حجر الأساس لما نعيشه اليوم من تحول رقمي شامل. فرغم أن المسار بدأ منذ سنوات، إلا أن الإرادة السياسية الحالية جعلت من الرقمنة قضية سيادية تضاهي في أهميتها الأمن الطاقوي والغذائي.[5]

ونرى أن تحقيق هذه الأهداف المسطرة لتعميم التكنولوجيا لا يتوقف عند توفير العتاد والبرمجيات، بل يمتد ليشمل ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري وتغيير الذهنيات الإدارية، فالرقمنة هي ثقافة قبل أن تكون تقنية، والنجاح الحقيقي هو الذي يلمسه المواطن في سرعة وجودة الخدمة التي يحصل عليها.

---

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 17.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020، **المتعلق بإنشاء جهاز وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية.**

[3] بوعكاز جيهان سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 2.

[4] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 47.

[5] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع، ص 8.

المبحث الثالث: تقييم المرحلة الانتقالية (2014-2019)

تعتبر الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2019 مرحلة مفصلية في مسار الرقمنة بالجزائر، حيث انتقلت الدولة من مرحلة التخطيط النظري إلى التجسيد الفعلي لبعض المشاريع الكبرى ذات الصلة بالهوية الرقمية للمواطن. وبالرغم من أن هذه المرحلة حققت قفزات نوعية في رقمنة الوثائق الرسمية، إلا أنها اصطدمت بواقع إداري وتقني حال دون تحقيق تحول رقمي شامل يمس كافة القطاعات الاقتصادية والخدماتية.

المطلب الأول: المكتسبات المحققة

شهدت المنظومة الإدارية في الجزائر خلال هذه المرحلة قفزة نوعية في مجال عصرنة وثائق الحالة المدنية. وقد كانت البداية من خلال إدراج رقم التعريف الوطني (NIN) عام 2010، والذي شكل حجر الأساس لبناء قاعدة بيانات وطنية موحدة سمحت لاحقا برقمنة السجلات الرسمية وتسهيل استخراج الوثائق البيومترية.[1]

لقد أتاحت هذه الخطوة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الانتقال إلى جيل جديد من الخدمات، حيث تم تعميم بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر البيومتري.

إن هذا التحول لم يكن مجرد استبدال للورق ببطاقات بلاستيكية مزودة بشريحة، بل كان يهدف إلى تأمين البيانات الشخصية وتسهيل التعاملات البينية بين مختلف الإدارات، مما سمح بتقليص آجال استخراج هذه الوثائق بشكل ملحوظ مقارنة بالعقود السابقة.[2]

بالإضافة إلى وثائق الهوية امتدت المكتسبات لتشمل قطاعات أخرى حاولت مواكبة هذا الزخم. فقد بدأت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في تعميم استخدام بطاقة شفاء

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 5.

[2] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1225.

الإلكترونية، والتي تعد من أولى الخدمات الرقمية التي مست الحياة اليومية للمواطن الجزائري، حيث ساهمت في عصرنة نظام الضمان الاجتماعي والتكفل الأمثل بالمؤمن لهم.[1]

كما أن قطاع العدالة وضع حيز الخدمة عدة خدمات رقمية، لعل أبرزها إمكانية استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عبر الإنترنت، وهو ما اعتبر في تلك الفترة نجاحا في تقليل الضغط على المحاكم وتقريب مرفق القضاء من المرتفقين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإنجازات اعتمدت بشكل كلي على رقم التعريف الوطني (NIN) كمعرف وحيد وفريد للشخص الطبيعي، مما ضمن دقة المعلومات وتفادي تكرار البيانات أو تزويرها.[2]

لذا نرى أن المكتسبات المحققة في هذه المرحلة كانت رقمنة للوثائق أكثر منها تحولا رقميا شاملا؛ فالدولة نجحت في تزويد المواطن ببطاقات ذكية، لكنها بقيت في تلك الفترة تفتقر إلى نظام بيئي متكامل يسمح للمواطن باستخدام تلك البطاقات في كافة معاملاته اليومية دون الحاجة للتنقل المادي.

المطلب الثاني: العوائق والتحديات

رغم المكتسبات المشار إليها إلا أن مسار التحول الرقمي خلال الفترة (2014–2019) واجه اختلالات هيكلية أدت إلى تعثره، وتصدرت البيروقراطية الإدارية قائمة هذه العوائق، حيث ظلت العقلية التقليدية في التسيير تقاوم التغيير، وبقي الموظف في كثير من الأحيان يطالب بالنسخة الورقية رغم وجود النظام الرقمي، مما خلق نوعا من الازدواجية الإدارية التي زادت من أعباء المواطن بدل تخفيفها.[3]

[1] بوعكاز جيهان سعيدة، **دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية**، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة، 2024، ص 33.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 5.

[3] فغلول هناء، **دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الإداري**، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2024، ص 72.

كما سجلت هذه المرحلة نقصا واضحا في البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم تدفق البيانات الضخمة. فبالرغم من الجهود المبذولة في إنجاز شبكة الألياف البصرية، إلا أن سرعة التدفق وعدم استقرار الربط بالإنترنت في المناطق الداخلية والبعيدة ظل يشكل عائقا أمام تعميم الخدمات الرقمية بالعديد من الهيئات العمومية، مما عمق الفجوة الرقمية بين المراكز الحضرية والمناطق النائية.[1]

ومن الناحية التنظيمية كان غياب التنسيق القطاعي هو العائق الأكثر تأثيرا على نجاعة العملية. فقد عمل كل قطاع وزاري بمعزل عن الآخر، حيث أنشأت كل وزارة أنظمة معلومات خاصة بها لا تقبل التشغيل البيني مع أنظمة القطاعات الأخرى. هذا التشتت في الجهود أدى إلى عدم القدرة على مشاركة البيانات بين الإدارات، مما أجبر المواطن على تقديم نفس الوثائق والمعلومات في كل مرة يتعامل فيها مع جهة إدارية مختلفة.[2]

علاوة على ذلك افتقرت هذه المرحلة إلى إطار قانوني وتنظيمي شامل يضبط مجال الرقمنة، حيث كانت النصوص القانونية تقتصر على جوانب قطاعية محدودة. ولم يتم تدارك هذا الفراغ إلا لاحقا بإنشاء أجهزة وطنية متخصصة. كما أن غياب استراتيجية وطنية موحدة لأمن الأنظمة المعلوماتية جعل البيانات المرقمنة عرضة لتهديدات سيبرانية محتملة، مما أبطأ من وتيرة تعميم الرقمنة في القطاعات الحساسة.[3]

إن الفترة (2014–2019) كانت مرحلة الجزائر الرقمية الناشئة، حيث تمكنت الدولة من بناء الهوية الرقمية للمواطن كخطوة أساسية. إلا أن هذه المرحلة أثبتت أن الرقمنة لا تنجح بمجرد

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 6.

[2] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1223.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 20–05 المؤرخ في 20 جانفي 2020، **المتعلق بأمن الأنظمة المعلوماتية**

توفير العتاد والبرمجيات، بل تتطلب إرادة سياسية تنسيقية عليا تكسر الحواجز بين القطاعات الوزارية.[1]

لقد أدركت السلطات العليا للبلاد سنة 2020 أن علاج هذه الاختلالات يمر حتما عبر وضع إطار مؤسساتي ملائم، وهو ما تجسد في إنشاء وزارة الرقمنة والإحصائيات، ثم المحافظة السامية للرقمنة تحت وصاية رئاسة الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314، لقيادة مشاريع الرقمنة وفق رؤية تشاركية شاملة تضمن التشغيل البيني وتلغي البيروقراطية بشكل نهائي في آفاق 2030.[2]

وإن البطء الذي ميز المرحلة الانتقالية كان درسا قاسيا ومفيدا في آن واحد؛ فقد كشف أن الحوكمة الرقمية هي المفتاح الحقيقي. والتوجه الحالي نحو إعداد قانون الرقمنة هو الضمانة الوحيدة لفرض التنسيق بين القطاعات وحماية البيانات، لضمان انتقال الجزائر من مرحلة رقمنة الوثائق إلى مرحلة الاقتصاد والمجتمع الرقمي المتكامل.

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 6.

[2] المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 20-363، **الذي يحدد صلاحيات وزير الرقمنة والإحصائيات.**

خلاصة الفصل الأول

إن الدروس المستخلصة من هذه الفترة تؤكد أن الرقمنة لا تنجح كجزر منعزلة بل تحتاج إلى رؤية حوكمية موحدة تقودها إرادة سياسية عليا، وهو ما بدأ يتبلور في التوجهات الجديدة للدولة ما بعد عام 2019 عبر إنشاء هيئات تنسيقية عليا، لضمان الانتقال من رقمنة الوثائق إلى التحول الرقمي الشامل الذي يخدم التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

التوجه السياسي الجديد والتحول الرقمي الشامل

(2020-2025)

تمهيد الفصل الثاني :

شهدت الدولة الجزائرية منذ عام 2020 تحولا جذريا في فلسفة إدارة الشأن العام، حيث انتقلت الرقمنة من كونها مجرد خيار تقني إلى التزام سياسي سيادي. وتجسد هذا التوجه في جعل التحول الرقمي حجر الزاوية في برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي ربط استعادة الثقة بين المواطن والإدارة بمدى نجاح المؤسسات في التخلي عن الأساليب التقليدية البالية واعتماد التكنولوجيا كأداة لتحقيق الفعالية والنزاهة.

المبحث الأول: الرقمنة والسيادة الرقمية في الالتزامات السياسية

المطلب الأول: تحليل الالتزام رقم 25 للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون

إن القراءة المتأنية للالتزام رقم 25 من التزامات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تبرز أنه لم يكتفِ بتعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بل حدد غاية أسمى وهي تحسين الحوكمة ومن منظورنا الأكاديمي نرى أن هذا الالتزام يمثل دستور الرقمنة في الجزائر؛ لأنه نقل الملف من قطاع وزاري واحد إلى مسؤولية رئاسية مباشرة، مما أعطى قوة دفع قانونية ومؤسساتية لم تكن موجودة في المبادرات السابقة التي افتقرت للتنسيق البيني.

الفرع الأول: الرؤية الاستراتيجية لتحسين الاتصال وتعميم تكنولوجيا المعلومات

انطلقت الدولة من تشخيص دقيق للواقع، حيث تم الإقرار بأن النقائص في قابلية التشغيل البيني بين أنظمة المعلومات القطاعية كانت العائق الأكبر أمام تسريع التحول الرقمي.

وعليه تم وضع إطار مؤسساتي جديد يتمثل في المحافظة السامية للرقمنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314، لتكون الهيئة المسؤولة عن قيادة المشاريع الاستراتيجية وضمان جودة الاتصال الرقمي للجميع بنسبة 100% بحلول عام 2030.[1]

ويستهدف هذا المسار عصرنة البنية التحتية لا سيما شبكات الألياف البصرية ومراكز البيانات الوطنية، لضمان استقلالية القرار الرقمي، إن الهدف من ربط الهيئات العمومية بنسبة كاملة ليس تقنيا فحسب، بل هو إجراء إداري يرمي إلى إلغاء الورقنة وتسهيل الولوج إلى الخدمة العمومية.[2]

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 4.

[2] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1224.

الفرع الثاني: تحسين حوكمة القطاع الاقتصادي والإدارة

لقد ركز الالتزام 25 على أن الرقمنة هي قاطرة عصرنة تسيير الإدارات. فالحوكمة الرقمية تقتضي الانتقال من التسيير البيروقراطي إلى تسيير مبني على البيانات الدقيقة والإحصاءات الصحيحة.

تم إنشاء وزارة الرقمنة والإحصائيات في عام 2020 لتوحيد الجهود وتصحيح الاختلالات السابقة التي كانت تعتمد على أرقام مغلوطة في قطاعات حساسة مثل الفلاحة والتجارة الخارجية.[1]

وعزز المشرع هذا التوجه من خلال المادة 141 من دستور 2020، التي منحت السلطة التنفيذية صلاحية المبادرة بالتشريعات التي تدعم العصرنة الإدارية. إن حوكمة القطاع الاقتصادي من خلال الرقمنة تعني بالضرورة تسهيل المعاملات وتقليص التدخل البشري الذي كان يشكل مرتعا للمحسوبية، وهو ما يتوافق مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاقتصاد الرقمي.[2]

وبناء عليه فإن نجاح الحوكمة الرقمية مرهون بمدى قدرة الدولة على حماية الخصوصية وتأمين أنظمة المعلومات، وهو ما تكفلت به الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية (2025–2029) التي اعتمدها المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية.

ونعتقد أن نجاح الالتزام رقم 25 لا يتوقف عند توفير العتاد، بل يمتد إلى إحداث ثقافة رقمية لدى الموظف والمواطن معا. إن التركيز على الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني هو الضمانة الحقيقية لانتقال الجزائر من مرحلة الوعود السياسية إلى مرحلة التنفيذ الإجرائي، مما يجعل الدولة رائدا قاريا في هذا المجال كما تصبو إليه رؤية 2030.

[1] بوعكاز جيهان سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 12.

[2] المادة 141، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، 2020.

المطلب الثاني: الرقمنة كأداة لمحاربة الفساد وتكريس الشفافية

يعد الالتزام رقم 54 من أقوى الالتزامات التي تعكس الإرادة السياسية في أخلقة الحياة العامة. ومن وجهة نظرنا، فإن الرقمنة في هذا السياق ليست مجرد تحديث، بل هي سلاح تقني يهدف إلى تجريد الفساد من أدواته التقليدية (الغموض، البيروقراطية، والوساطة).

الفرع الأول: تكريس الشفافية في تسيير الشؤون العمومية

لقد نص الدستور الجزائري في المادة 9 (الفقرة 5) على ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية كقاعدة دستورية ملزمة. وتجسد ذلك من خلال الرقمنة التي تمنح علانية الإجراءات؛ حيث تتيح الأنظمة الرقمية تتبع مسار أي وثيقة أو صفقة عمومية، مما يلغي الغرف المظلمة التي كان يتم فيها التلاعب بالمال العام.[1]

إن الشفافية الرقمية تعني توفير المعلومات والبيانات في وقتها الحقيقي، وهو ما تعمل عليه السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون 22-08. هذه السلطة أصبحت مؤسسة رقابية دستورية تستعين بالمنصات الرقمية لجمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالذمة المالية للموظفين العموميين، مما يجعل الرقمنة أداة إثبات قانونية لا يمكن الطعن فيها.[2]

الفرع الثاني: الرقمنة كآلية للحد من البيروقراطية والفساد الإداري

يرى رئيس الجمهورية أن البيروقراطية هي العدو الأول للتنمية، ولذلك جاء الالتزام 54 ليربط بين الرقمنة الشاملة وبين التحرر من القيود الإدارية. إن تعميم الرقمنة في قطاعات الضرائب، الجمارك، والصفقات العمومية أدى إلى تقليص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، وهو الاحتكاك الذي كان يمثل الفرصة الكبرى لطلب الرشوة.[3]

---

[1] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] القانون رقم 22-08، المؤرخ في 5 ماي 2022، الذي **يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد**، المادة 4.

[3] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1225.

كما تم تعزيز الإطار القانوني بعقوبات رادعة بموجب قانون العقوبات (المعدل بقانون 24-08)، الذي يسلط أقصى العقوبات على من يمارس البيروقراطية لعرقلة المستثمرين، والرقمنة هنا توفر العدالة الرقمية من خلال جعل الحصول على الخدمة العمومية حقا متاحا للجميع وفق معايير تقنية لا تخضع للمزاج الشخصي للموظف.[1]

وعلى مستوى الجماعات المحلية، ساهم السجل الوطني للحالة المدنية والشباك الإلكتروني الموحد في القضاء على المحسوبية في استخراج الوثائق البيومترية، حيث أصبح النظام الرقمي هو الحكم الوحيد في ترتيب المواعيد ومعالجة الملفات.

إن الرقمنة وحدها لا تكفي لاجتثاث الفساد ما لم ترافقها ترسانة قانونية حازمة وتكوين مستمر للعنصر البشري، إن التحدي الحقيقي يكمن في تأمين هذه الأنظمة من الفساد الرقمي (كالاختراق أو التلاعب بالبيانات)، وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة في الأمن السيبراني.

وبالرغم من ذلك تظل الرقمنة هي الوسيلة الأكثر نجاعة لضمان المساواة التي كفلها الدستور، ولتحويل الإدارة الجزائرية من سلطة وصاية إلى إدارة خدماتية شفافة.

إن التوجه السياسي الجديد (2020-2025) نجح في نقل الرقمنة من الهامش إلى القلب؛ فمن خلال الالتزامين 25 و54، وضعت الجزائر خارطة طريق متكاملة تجمع بين السيادة الوطنية، النجاعة الاقتصادية، والنزاهة الأخلاقية.

وتعد استراتيجية جزائر رقمية 2030 الثمرة القانونية والمؤسساتية لهذا التوجه، حيث تهدف إلى بلوغ شمول رقمي يضع المواطن في صلب الاهتمامات، ويؤسس لجمهورية جديدة قائمة على الشفافية والرقمنة الشاملة.[2]

[1] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 40.

[2] صادقي فوزية ، **دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر**، أطروحة دكتوراة، جامعة قسنطينة 3، 2021، ص 11.

المبحث الثاني: الإصلاحات المؤسساتية والقانونية

لم يكن التحول الرقمي في الجزائر مجرد عملية تقنية تقتصر على اقتناء العتاد وتطوير البرمجيات، بل صاحبه مسار عميق من الإصلاحات الهيكلية التي استهدفت إعادة صياغة الأدوار المؤسساتية وتحديث الترسانة القانونية. إن الانتقال من نمط التسيير الوزاري التقليدي إلى هيئات عليا تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية يعكس رغبة الدولة في إعطاء ملف الرقمنة صبغة سيادية تتجاوز العقبات البيروقراطية والقطاعية.

المطلب الأول: المحافظة السامية للرقمنة

يلاحظ الباحث في تتبع مسار الإصلاح المؤسساتي للرقمنة في الجزائر (2020–2025)، أن الدولة تبنت استراتيجية التدرج المؤسساتي. ففي عام 2020، تم إنشاء وزارة الرقمنة والإحصائيات كأول خطوة لتوحيد الجهود المبعثرة بين القطاعات، غير أن الحاجة إلى سلطة فوق–قطاعية أدت إلى ميلاد المحافظة السامية للرقمنة.

الفرع الأول: مرحلة وزارة الرقمنة والإحصائيات (2020)

تمثل دور هذه الوزارة عند إنشائها في توحيد الجهود وتبني عملية التحول الرقمي بوصفها محورا استراتيجيا للسياسة الجديدة للتنمية الاقتصادية. وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 20–363 صلاحيات الوزير المكلف بالرقمنة، والتي شملت تشجيع استخدام التقنيات الرقمية، وتطوير منصات تبادل البيانات، ووضع مقومات سياسة وطنية لتنمية الاقتصاد الرقمي.[1]

[1] المادة 04 من المرســـوم التنفيذي رقم 20–363، المؤرخ في 08 ديســـمبر 2020، الذي يحدد **صـــلاحيات وزير الرقمنة والإحصائيات**، الجريدة الرسمية رقم 74.

ومع ذلك واجهت الوزارة تحديات تتعلق بـ قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة المعلوماتية القطاعية، حيث سجلت نقائص في التنسيق بين الوزارات مما صعب عملية تسريع التحول الشامل، وهو ما استدعى إعادة النظر في الإطار المؤسساتي لضمان فعالية أكبر.[1]

الفرع الثاني: إنشاء المحافظة السامية للرقمنة تحت وصاية رئاسة الجمهورية (2023)

تجسدت الإرادة السياسية القوية في أرقى مستوياتها بإنشاء المحافظة السامية للرقمنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23–314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023. وتعد هذه الهيئة هيئة سامية موضوعة تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وهي مكلفة بقيادة المشاريع الاستراتيجية وتأطير مشاريع الرقمنة ما بين القطاعات.[2]

إن وضع هذه الهيئة تحت سلطة الرئيس مباشرة يمنحها صلاحيات متابعة وتقييم البرامج الوطنية، والسهر على توافق المخططات القطاعية مع الاستراتيجية الوطنية جزائر رقمية 2030. وتتولى المحافظة حاليا إعداد قانون الرقمنة بمشاركة كافة الفاعلين لضمان بيئة تنظيمية شاملة.[3]

إن الانتقال من هيكل وزاري إلى محافظة سامية تابعة للرئاسة هو قرار استراتيجي حاسم؛ ذلك لأن ملف الرقمنة في الجزائر كان يعاني من الجزر المعزولة (كل قطاع يرقمن نفسه بشكل منفصل) كما أن وجود سلطة مركزية عليا هو الضمان الوحيد لكسر القيود البيروقراطية وإلزام جميع الوزارات بالانصهار في نظام معلوماتي موحد وشامل.

[1] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1220.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 4.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع، ص 8.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للرقمنة

تتأسس استراتيجية التحول الرقمي على ركيزتين؛ الجانب التنظيمي والأمن الرقمي. وقد سارعت الجزائر إلى سد الفراغ التشريعي عبر نصوص قانونية تواكب الثورة التكنولوجية وتوفر الحماية القانونية للمعاملات الرقمية.

الفرع الأول: قانون الرقمنة الجديد وآفاقه التشريعية

تعمل المحافظة السامية للرقمنة حاليا على إعداد قانون شامل ينظم مجال الرقمنة في الجزائر. يهدف هذا القانون إلى ضبط قواعد ممارسة الأنشطة الرقمية، وتحديد مسؤوليات استغلال البيانات، وضمان حماية الخصوصية. ويشمل المشروع محاور تتعلق بالإدارة الرقمية، التواصل الحكومي الرقمي، والخدمات العمومية الرقمية.[1]

إن هذا الإطار القانوني المرتقب يسعى لتكييف ومواءمة النصوص القانونية سارية المفعول مع متطلبات العصر، بما يضمن تسريع التحول الرقمي وخلق بيئة منسجمة ومواتية للتنمية المستدامة.[2]

الفرع الثاني: قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني (15-04)

يعد القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني حجر الزاوية في بناء الثقة الرقمية. فقد أضفى هذا القانون الحجية القانونية على الوثائق الإلكترونية، مما سمح لقطاعات مثل العدالة بإطلاق خدمات استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عن بعد.

كما ساهم هذا الإطار في تفعيل الهوية الرقمية للمواطنين والمؤسسات، وهو الهدف الاستراتيجي رقم 12 ضمن رؤية 2030، والذي يرمي إلى ضمان هوية رقمية موثوقة بنسبة 100% لتسهيل الولوج الآمن للخدمات عبر الإنترنت.[3]

---

[1] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 14.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 21.

[3] بوعكاز جيهان سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 12.

إن التوقيع الإلكتروني لم يعد مجرد خيار تقني، بل أصبح أداة قانونية لمحاربة التزوير وضمان شفافية المعاملات الإدارية والمالية.[1]

الفرع الثالث: قانون الاستثمار (22-18)

جاء قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 ليربط بين تشجيع الاستثمار وبين الرقمنة الشاملة. فقد نص القانون على إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر لتبسيط الإجراءات وإلغاء البيروقراطية. تهدف هذه الرقمنة إلى أخلقة فعل الاستثمار عبر ضمان المساواة في الحصول على المعلومات والعقار الصناعي.[2]

إن دمج الرقمنة في قانون الاستثمار يساهم في رفع جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تهدف الاستراتيجية الوطنية للوصول إلى 01 مليار دولار من الاستثمارات في المجال الرقمي، مع تقليص معاملات الدفع النقدي.[3]

ونعتقد أن نجاح هذه الترسانة القانونية (قانون الرقمنة، الاستثمار، والتوقيع الإلكتروني) مرتبط بمدى مرونة القاضي والإدارة في التعامل مع هذه النصوص. فالإصلاح القانوني يجب أن ترافقه ثقافة قانونية رقمية تمنع العودة إلى الممارسات التقليدية تحت غطاء القوانين الجديدة. إن الرقمنة في قانون الاستثمار هي الضمانة التقنية التي تمنع الفساد والمحسوبية في منح الامتيازات الاقتصادية.

أثبتت الفترة ما بين 2020 و2025 أن الجزائر قطعت أشواطا عملاقة في الإصلاح المؤسساتي والقانوني؛ فمن وزارة ناشئة إلى محافظة سامية سيادية، ومن فراغ تشريعي إلى منظومة قانونية متكاملة (استثمار، توقيع إلكتروني، وقانون رقمنة مرتقب) هذه الإصلاحات هي التي تؤمن اليوم مسارات النجاح لرؤية جزائر رقمية 2030.

---

[1] المادة 02 من القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فيفري 2015، **المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني**.

[2] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 15.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، ا نفس المرجع السابق، ص 18.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030

تعد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، التي أفرجت عنها المحافظة السامية للرقمنة في أوت 2024، الوثيقة المرجعية الأولى التي تؤطر مسار الرقمنة في الجزائر برؤية تمتد إلى سنة 2030.

وتنطلق هذه الرؤية من طموح سياسي يسعى لجعل الجزائر رائدا قاريا في المجال الرقمي، معتمدا في ذلك على بنية تحتية قوية ورأس مال بشري مؤهل، وضبط قانوني وأمني صارم، بما يضمن رفاهية المواطن وتنافسية الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: المحاور الخمسة للاستراتيجية الوطنية

تقوم استراتيجية جزائر رقمية 2030 على هيكلية خماسية المحاور، حيث صنفت المحور الأول والثاني كقاعدة أساسية لإنجاح التحول، بينما استهدفت المحاور الثلاثة الأخرى مكونات الدولة (السلطات، الاقتصاد، المجتمع).

الفرع الاول: البنية التحتية

تعتبر عصرنة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الركيزة الجوهرية للتحول الرقمي، ويهدف هذا المحور إلى ضمان اتصال عالي الجودة للجميع بنسبة 100%، وربط كافة الهيئات والمؤسسات العمومية. كما تسعى الاستراتيجية إلى امتلاك أكثر من خمسة (05) مراكز بيانات وطنية (Data Centers) متوافقة مع المعايير الدولية، لتعزيز السيادة الرقمية وتوطين البيانات.[1]

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 14.

الفرع الثاني: رأس المال البشري والتكوين

لا يمكن تجسيد التحول الرقمي دون يد عاملة مؤهلة؛ لذا وضعت الاستراتيجية هدفا استراتيجيا يتمثل في توفير 500,000 مختص ناشط في مجال التكنولوجيات الرقمية. كما تبرز الإرادة السياسية في الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة من خلال السعي لتقليص هجرة الكفاءات نحو الخارج بنسبة 40%، عبر خلق نظام بيئي محفز وتنافسي.[1]

الفرع الثالث: الحوكمة الرقمية

تصنف رقمنة الإدارة العمومية كقاطرة لهذا التحول. يهدف هذا المحور إلى رقمنة إجراءات التسيير الإداري الداخلي بنسبة 100%، وإرساء مبادئ التشغيل البيني بين مختلف القطاعات الوزارية لضمان انسيابية البيانات. ويعد التعريف الوحيد للأشخاص الطبيعيين والمعنويين (الهوية الرقمية) حجر الزاوية في عصرنة المعاملات وضمان أمنها.[2]

الفرع الرابع: الاقتصاد والمجتمع الرقمي

تسعى الجزائِر إلى جعل الرقمنة مصدرا لخلق الثروة حيث تستهدف الدولة مساهمة القطاع الرقمي بنسبة 20% في الناتج الداخلي الخام، وتشمل الأهداف الطموحة إنشاء 100,000 شركة ناشئة، ورفع حجم الصادرات من خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى 500 مليون دولار، بالإضافة إلى استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة مليار دولار.[3]

ويركز على الشمول الرقمي لضمان ولوج متكافئ للخدمات لجميع فئات المجتمع. كما يهدف إلى ترقية محتوى رقمي وطني يحافظ على الهوية الثقافية الجزائرية في الفضاء الافتراضي،

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص1224.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 18.

وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في الحياة العامة عبر المنصات الرقمية لتعزيز الديمقراطية التشاركية.[1]

ونرى أن تميز هذه الاستراتيجية يكمن في واقعية الأهداف الكمية؛ فوضع أرقام محددة (مثل 500 ألف مختص أو 20% من الناتج الخام) يخرج الرقمنة من دائرة الخطاب السياسي الإنشائي إلى دائرة المحاسبة التقنية. إلا أن التحدي الأكبر يظل في البنية التحتية الناعمة، أي مدى تقبل الموظف التقليدي لهذا التغيير الجذري في نمط العمل.

المطلب الثاني: الأهداف الاستراتيجية المخطط لها لعام 2025

تشكل سنة 2025 نقطة التحول الفعلي من التخطيط إلى التنفيذ الإجرائي، حيث تعد هذه السنة سنة الأساس التي تنطلق فيها المشاريع الخمسة والعشرون (25) الموزعة على المحاور الاستراتيجية.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي

من المخطط له بحلول عام 2025 أن يتم الانتهاء من إعداد قانون الرقمنة الشامل، الذي ينظم ويضبط هذا المجال. يهدف هذا الإطار القانوني إلى سد الثغرات المتعلقة بمسؤولية استغلال البيانات، ومواءمة النصوص القديمة مع متطلبات المعاملات الإلكترونية الحديثة.[2]

وعملا بالمادة 141 من دستور 2020 فإن هذه الإصلاحات التشريعية تأتي بتفويض من الإرادة السياسية العليا لضمان أخلقة الحياة العامة وشفافية المعاملات. كما ينتظر في هذه السنة تفعيل المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية (2025–2029) التي اعتمدها المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية لحماية البيانات السيادية من التهديدات السيبرانية.[3]

---

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 20.

[2] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 14.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 21.

الفرع الثاني: مشاريع السيادة الرقمية

تستهدف سنة 2025 البدء الفعلي في إنشاء مراكز البيانات الوطنية التي تضمن الاستقلال الرقمي، كما سيتم التركيز على تعميم استخدام النطاق الوطني (.dz) للوصول إلى هدف نصف مليون اسم نطاق، مما يعزز الهوية الرقمية الجزائرية عبر الأنترنت.[1]

الفرع الثالث: التحول الرقمي للمؤسسات المالية والدفع الإلكتروني

من الأهداف الاستراتيجية التي يبدأ العمل عليها في 2025 هي تقليص معاملات الدفع النقدي. تهدف الاستراتيجية إلى إلغاء الدفع النقدي للمعاملات التي تتجاوز قيمتها 500,000 دج، وهو إجراء تقني ذو أبعاد اقتصادية يرمي إلى مكافحة السوق الموازية وتعزيز الشمول المالي.[2]

كما سيتم في هذه المرحلة البدء في رقمنة التسيير الداخلي للقطاع العمومي بنسبة 100%، مما يعني أن عام 2025 سيكون نهاية عهد الملفات الورقية في الإدارات المركزية، والانتقال إلى صفر ورق الذي باشرته قطاعات رائدة مثل التعليم العالي والبحث العلمي.[3]

نعتقد أن سنة 2025 هي الاختبار الحقيقي لمدى جدية المؤسسات القطاعية في الانصياع لرؤية المحافظة السامية للرقمنة، فتحقيق التشغيل البيني بين الوزارات في هذه السنة هو الذي سيحدد نجاح الاستراتيجية ككل؛ فبدون ربط قواعد البيانات (مثل الضرائب، السجل التجاري، والحالة المدنية)، ستبقى الرقمنة مجرد واجهات إلكترونية دون عمق إجرائي.

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 20-05، المؤرخ في 20 جانفي 2020، **المتعلق بإنشاء الجهاز الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية**.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع، ص 18.

[3] بوعكاز جيهان سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 05.

بحلول نهاية 2025 يتوقع أن تكون الجزائر قد وضعت الأسس المتينة التي تسمح لها بالانطلاق السريع نحو تحقيق الأهداف الكبرى لعام 2030، خاصة فيما يتعلق بتحسين تصنيف الجزائر العالمي في مجال التنمية الرقمية.[1]

[1] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1229.

خلاصة الفصل الثاني:

إن استراتيجية جزائر رقمية 2030 بنسختها الصادرة في أوت 2024، قد رسمت معالم الجمهورية الرقمية؛ فهي استراتيجية شاملة توازن بين متطلبات الأمن القومي (السيادة الرقمية) وبين مقتضيات التنمية الاقتصادية (الاقتصاد الرقمي) وحقوق المواطنة (المجتمع الرقمي).

إن نجاح الأهداف المسطرة لعام 2025 سيشكل الضمانة الأساسية لتحويل الرقمنة من مشروع قطاعي إلى واقع معيش يلمسه المواطن في معاملاته اليومية.

الفصل الثالث:

نماذج التحول الرقمي في القطاعات الاستراتيجية

تمهيد الفصل الثالث:

يشكل التحول الرقمي في الجزائر منعطفا حاسما في مسار عصرنة الدولة، حيث لم يعد مجرد تحديث تقني، بل استراتيجية متكاملة تهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين المرفق العام والمرتفق.

ومن خلال تتبع المسارات القطاعية يتضح أن قطاعات الداخلية، والعدالة، والتعليم العالي كانت هي السباقة لتجسيد هذه الرؤية، مستندة في ذلك إلى بنية تحتية تشريعية وتقنية تسعى للقضاء على البيروقراطية وتحقيق النجاعة الإدارية.

المبحث الأول: رقمنة المرفق العام

المطلب الأول: رقمنة قطاعي الداخلية والعدالة

تعد وزارتا الداخلية والعدالة من أكثر القطاعات تماسا مع الحياة اليومية للمواطن، ولذلك حظيتا بالأولوية في مشاريع الرقمنة الاستراتيجية لضمان الشفافية وتقليص الآجال الإدارية.

الفرع الأول: وزارة الداخلية والجماعات المحلية

شهدت وزارة الداخلية قفزة نوعية في تسريع عملية الرقمنة عبر إدراج رقم التعريف الوطني (NIN)عام 2010، والذي مثل علامة فارقة سمحت برقمنة الحالة المدنية واعتماد بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين.[1]

إن هذا التحول مكن الإدارة المحلية من الحد من تنقل الأشخاص إلى بلدياتهم الأصلية لاستخراج الوثائق، مما ساهم في تبسيط الإجراءات وتخفيف العبء عن المواطن.

ومن وجهة نظرنا فإن نجاح وزارة الداخلية في ربط قواعد البيانات المركزية بالبلديات عبر الشباك الإلكتروني الموحد لم يكن ليتحقق لولا التأسيس القانوني لرقم التعريف الوطني، الذي أضحى المفتاح الرقمي لكل الخدمات الأخرى في الدولة.

الفرع الثاني: قطاع العدالة

قطع قطاع العدالة أشواطا معتبرة في تفعيل مبدأ الشفافية عبر وضع عدة خدمات رقمية حيز الخدمة، مثل استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عن بعد. وقد تعزز هذا المسار بصدور ترسانة قانونية تشمل قانون عصرنة العدالة وقانون التوقيع والتصديق الإلكتروني رقم 15-04، الذي أضفى الحجية القانونية على المعاملات الرقمية.[2]

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 5.

[2] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1228.

تسمح الأرضية الرقمية للعدالة بمتابعة القضايا إلكترونيا، مما يمنع الاحتكاك المباشر بين الموظف والمتقاضي، وهو ما يقلص فرص الوقوع في الفساد الإداري أو المحسوبية.[1] كما أتاح النظام الإلكتروني زيارة المحبوسين عبر حجز المواعيد رقميا، مما يعكس البعد الإنساني للرقمنة في هذا القطاع الحساس.

نرى أن قطاعي الداخلية والعدالة قد نجحا في وضع الأساس التقني للرقمنة الشاملة ومع ذلك فإن التحدي لا يزال قائما في قابلية التشغيل البيني؛ فالمواطن لا يزال يضطر أحيانا لتقديم وثائق من قطاع لآخر رغم رقمنتها، وهو ما تسعى استراتيجية 2030 لمعالجته عبر محور الحوكمة الرقمية.

المطلب الثاني: نموذج صفر ورقة في التعليم العالي

يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي المخبر الحقيقي لتجسيد الرقمنة الشاملة في الجزائر، حيث انتقل من الرقمنة الجزئية إلى التحول الكلي عبر استراتيجية صفر ورقة التي أثبتت نجاعتها في الموسم الجامعي 2023-2024.

الفرع الأول: مشروع صفر ورقة وآليات تنفيذه

نجحت وزارة التعليم العالي في إطلاق الدخول الجامعي (2023-2024) دون استخدام الورق، حيث تمت عمليات تسجيل حاملي شهادة البكالوريا الجدد رقميا بنسبة 100%. وشمل هذا الإجراء كافة المراحل؛ بدءا من التسجيل الإداري، وصولا إلى الخدمات الجامعية (الإيواء والإطعام والنقل) عبر تفعيل 54 منصة رقمية متكاملة.[2]

إن هذا النموذج لم يكتفِ بتسهيل التسجيل، بل امتد إلى رقمنة المكتبات الجامعية وتسهيل استخراج الشهادات العلمية. كما تم تبسيط ملف المنحة الجامعية الذي كان يتطلب سابقا 11

[1] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 64.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 5.

وثيقة ورقية، ليصبح حاليا يعتمد على كشف الراتب فقط، مع سعي الوزارة لربط كافة المصالح بقاعدة بيانات موحدة.[1]

الفرع الثاني: أثر الرقمنة على جودة التسيير البيداغوجي والخدماتي

أدى اعتماد البرمجيات الحديثة في قطاع التعليم العالي إلى توحيد الجهود ورفع كفاءة الأداء. فمن خلال المنصات الرقمية، أضحى بإمكان الطالب والأستاذ التفاعل في بيئة تعليمية متطورة تضمن دقة البيانات وسرعة الحصول على المعلومة. ويلاحظ أن الرقمنة في هذا القطاع ساهمت في خلق الثقة لدى الأسرة الجامعية، حيث أصبح النظام الرقمي هو الضمان للمساواة في الاستفادة من الخدمات.[2]

كما سمحت الرقمنة للمؤسسات الجامعية بمواكبة الابتكارات عبر تشجيع المؤسسات الناشئة (Startups) وتسهيل إجراءات إنشائها داخل الحرم الجامعي، وهو ما يتماشى مع المحور الرابع للاستراتيجية الوطنية المتعلق بـ الاقتصاد الرقمي.[3]

إن تجربة صفر ورقة هي النموذج الذي يجب أن يعمم على باقي القطاعات الوزارية، ونرى أن سر نجاح التعليم العالي يكمن في شجاعة القرار السياسي القطاعي؛ فإلغاء التعامل الورقي كليا أجبر الموظف والطالب على الاندماج الرقمي. هذا النموذج يثبت أن الرقمنة ليست إضافة بل هي قلب التغيير الإداري المنشود.

الفرع الثالث: التحديات التقنية والقانونية لرقمنة المرفق العام

رغم هذه النجاحات تشير الدراسات الميدانية إلى وجود عوائق تتعلق بـ الأمن الرقمي. فالحفاظ على السيادة الرقمية يقتضي تعزيز البنى التحتية بمراكز بيانات وطنية Data)

[1] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1228.

[2] بوعكاز جيهان سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 10.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 18.

(Centersمحمية من التهديدات السيبرانية. وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-05، تم وضع جهاز وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية كأداة للدولة لحماية هذه البيانات السيادية.[1]

كما أن غياب الثقافة الرقمية لدى بعض الفئات، لا سيما في المناطق المعزولة، يطرح تحدي الشمول الرقمي الذي تهدف استراتيجية 2030 لمعالجته من خلال ضمان اتصال ذي جودة للجميع بنسبة 100%.[2]

نعتقد أن رقمنة المرفق العام في الجزائر قد تجاوزت مرحلة التجريب ودخلت مرحلة التمكين، إن التحدي القادم ليس تقنيا فحسب، بل هو قانوني وتنظيمي؛ فالمحافظة السامية للرقمنة مدعوة لإتمام قانون الرقمنة الجديد لضبط مسؤوليات الفاعلين وحماية البيانات الشخصية للمواطنين، لضمان استدامة هذه المكتسبات الرقمية.

أثبتت قطاعات الداخلية والعدالة والتعليم العالي أن التحول الرقمي هو السبيل الوحيد لعصرنة المرفق العام، فمن خلال رقم التعريف الوطني، والتقاضي الإلكتروني، ونموذج صفر ورقة، استطاعت الجزائر تقريب الإدارة من المواطن، وتحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة التي نص عليها الدستور والالتزامات الرئاسية.

وتظل استراتيجية جزائر رقمية 2030 هي البوصلة التي ستوحد هذه الجهود القطاعية في نظام بيئي رقمي وطني منسجم.

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 7.

[2] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1230.

المبحث الثاني: رقمنة قطاع العدالة

يشهد قطاع العدالة في الجزائر تحولا جذريا يهدف إلى الانتقال من النمط التقليدي الورقي إلى العدالة الرقمية، وذلك تماشيا مع الالتزام رقم 25 للسيد رئيس الجمهورية المتعلق بتحقيق تحول رقمي شامل لتحسين حوكمة المرفق العمومي. وتعد عملية استخراج الوثائق القضائية عن بعد حجر الزاوية في عصرنة قطاع العدالة، حيث تهدف إلى تقريب الإدارة القضائية من المواطن، وتكريس مبادئ الشفافية، والقضاء على البيروقراطية.

إن هذا التوجه ليس مجرد إجراء تقني، بل هو استراتيجية سيادية تهدف إلى تعزيز الثقة بين المواطن ومنظومة العدالة من خلال توفير خدمات رقمية سهلة الولوج ومؤمنة بالكامل.

المطلب الأول: الإطار الاستراتيجي والسياسي لعصرنة قطاع العدالة

تنبثق رؤية عصرنة العدالة من الإرادة السياسية القوية الرامية إلى بناء جزائر رقمية 2030. وقد تجسدت هذه الإرادة من خلال إنشاء المحافظة السامية للرقمنة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314، بوصفها الهيئة المكلفة بقيادة المشاريع الاستراتيجية للتحول الرقمي. وتعتبر وزارة العدل من القطاعات الرائدة التي بادرت بإطلاق خدمات رقمية نوعية، حيث أن الرؤية الاستراتيجية لا تقتصر على رقمنة الإجراءات فحسب، بل تمتد إلى ضمان اتصال عالي الجودة وحماية البيانات الشخصية للمتقاضين.[1]

الفرع الأول: المبادئ التوجيهية لعصرنة الخدمات القضائية

تقوم عملية استخراج الوثائق عن بعد على مجموعة من القيم الأساسية، أهمها الشفافية وفعالية التسيير والتكافؤ والمساواة في الولوج إلى المعلومة القضائية. فمن خلال رقمنة الوثائق مثل شهادة الجنسية وصحيفة السوابق القضائية، يتم إلغاء الوساطة والمحسوبية، مما يضمن

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 03.

معاملة عادلة لجميع المواطنين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، ونرى أن هذا التحول يمثل انتقالة حقيقية من سلطة الموظف إلى سلطة القانون الرقمي، حيث تصبح الخدمة حقا متاحا بضغطة زر واحدة.[1]

الفرع الثاني: الأهداف الاستراتيجية لرقمنة الوثائق القضائية

تهدف الاستراتيجية الوطنية في محورها الثالث المتعلق بـ الحوكمة الرقمية إلى الوصول إلى صفر ورق في التعاملات الإدارية، وبالنسبة لقطاع العدالة فإن الهدف الأساسي هو رقمنة الإجراءات الإدارية الموجهة للمواطنين والمؤسسات بنسبة 100% بحلول عام 2030. وهذا يشمل توفير آليات تقنية تسمح باستخراج الوثائق الرسمية دون الحاجة للتنقل المادي إلى المحاكم، مما يساهم في ترشيد النفقات العمومية وتقليص الآجال الإدارية.[2]

المطلب الثاني: الآليات التقنية لاستخراج الوثائق عن بعد والقيمة القانونية لها

إن نجاح عملية استخراج الوثائق القضائية عن بعد يعتمد بشكل أساسي على المحور الأول من الاستراتيجية الوطنية، وهو البنية التحتية الأساسية، ويتطلب ذلك ربط جميع المحاكم والمراكز القضائية بشبكة ألياف بصرية عالية التدفق، بالإضافة إلى امتلاك مراكز بيانات (Data Centers)وطنية متوافقة مع المعايير الدولية لضمان تخزين البيانات القضائية وتوطينها محليا، وهو ما يعزز السيادة الرقمية للدولة.

الفرع الأول: دور الهوية الرقمية في تأمين الوثائق القضائية

تعد الهوية الرقمية الركيزة الأساسية التي تسمح للمواطن بالولوج إلى المنصات القضائية واستخراج وثائقه بأمان، فمن خلال رقم التعريف الوطني(NIN) ، يتمكن النظام من التحقق من هوية الطالب

[1] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1218.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 17

وتوليد الوثيقة إلكترونيا مع تزويدها بـ رمز الاستجابة السريع (QR Code)أو التوقيع الإلكتروني لضمان صحتها.

وفي رأينا إن الاعتماد على الهوية الرقمية الموحدة هو الضمان الوحيد لمنع تزوير الوثائق القضائية وحماية الخصوصية الشخصية.[1]

الفرع الثاني: المنصات الرقمية لوزارة العدل

أطلقت وزارة العدل الجزائرية عدة منصات تتيح استخراج وثائق هامة عن بعد، مثل صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية. هذه العملية تمر عبر مستويات تقنية تبدأ باستقبال البيانات، ثم معالجتها إلكترونيا، وصولا إلى إصدار الوثيقة في شكل نسخة رقمية قابلة للاحتجاج بها أمام الجهات الإدارية. لقد مكنت هذه المنصات من تقليل الضغط على شبابيك المحاكم بنسبة كبيرة، وحققت سيولة في المعاملات القضائية لم يسبق لها مثيل.[2]

المطلب الثالث: الآثار القانونية والإدارية لعصرنة العدالة

إن التحول نحو استخراج الوثائق عن بعد استلزم ترسانة قانونية تؤطر هذه العملية وتمنحها الحجية القانونية، وقد كان للقانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة دور محوري في شرعنة المعاملات الإلكترونية داخل القطاع القضائي.

الفرع الأول: تعزيز الشفافية والحد من الفساد الإداري

تساهم الرقمنة في قطاع العدالة بشكل مباشر في تكريس مبدأ الشفافية. فمن خلال استخراج الوثائق عن بعد، يتم قطع الصلة المباشرة بين الموظف والمواطن، مما يغلق الباب أمام الممارسات غير القانونية مثل الرشوة والمحسوبية. إن العدالة الرقمية تحول الإدارة القضائية إلى بيئة زجاجية

---

[1] المادة 204 من الدستور الجزائري لسنة 2020، **(المتعلقة بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ودورها في تعزيز الرقمنة)**. انظر أيضاً: الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، ص 18.

[2] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1228.

مكشوفة، حيث يمكن تتبع كل طلب ومعرفة مساره الزمني، وهو ما يعزز الحكم الراشد داخل المؤسسة القضائية.

وبرأينا فإن الرقمنة هي السلاح الأنجع لتطهير الإدارة القضائية من رواسب البيروقراطية التقليدية.[1]

الفرع الثاني: القيمة القانونية للوثيقة المستخرجة إلكترونيا

لم تعد الوثيقة الورقية هي الوحيدة التي تحمل صفة الرسمية، بل أصبحت الوثيقة المستخرجة عن بعد والموقعة إلكترونيا تحمل نفس الحجية القانونية. وقد دعم المشرع الجزائري هذا التوجه من خلال قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني، وقانون عصرنة العدالة. وتعتبر هذه النصوص القانونية ضمانة للمواطن بأن الوثيقة الرقمية معترف بها لدى كافة المؤسسات الوطنية والدولية، مما يسهل عليه قضاء مصالحه الإدارية والاقتصادية دون عناء.[2]

المطلب الرابع: تحديات التحول الرقمي في قطاع العدالة

رغم المكاسب المحققة تواجه عملية استخراج الوثائق عن بعد جملة من التحديات التقنية والبشرية التي يجب معالجتها لضمان استمرارية الخدمة وجودتها.

الفرع الأول: تحدي الأمن السيبراني وحماية البيانات

يعد الأمن الرقمي الركيزة الثانية للاستراتيجية الوطنية 2030. فاستخراج الوثائق القضائية يتضمن التعامل مع بيانات حساسة جدا تتعلق بالحالة الجنائية والشخصية للمواطنين. لذا، فإن حماية هذه الأنظمة من الاختراقات السيبرانية يعد ضرورة قصوى.

---

[1] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 03.

[2] قانون رقم 15-03 مؤرخ في 11 فيفري 2015، **يتعلق بعصرنة العدالة**، الجريدة الرسمية رقم 08.

وقد تكفلت الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية 2025-2029 بوضع الأطر الدفاعية لحماية هذه البيانات. ونعتقد أن أي ثغرة أمنية في هذا المجال قد تؤدي إلى فقدان الثقة في المنظومة الرقمية برمتها، مما يتطلب تحديثا مستمرا لأنظمة التشفير.[1]

الفرع الثاني: رأس المال البشري والتكوين المتخصص

يتطلب نجاح عصرنة العدالة وجود كفاءات بشرية قادرة على إدارة الأنظمة الرقمية الحديثة. تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى توفير 500,000 مختص في تكنولوجيا المعلومات لدعم القطاعات العمومية.

وفي قطاع العدالة تبرز الحاجة إلى تكوين القضاة وكتاب الضبط على استخدام الأدوات الرقمية، بالإضافة إلى توعية المواطن (المجتمع الرقمي) بكيفية الولوج إلى هذه الخدمات. فالفجوة الرقمية لدى بعض فئات المجتمع قد تحول دون الاستفادة الكاملة من هذه الخدمات.[2]

إن عصرنة العدالة من خلال استخراج الوثائق عن بعد ليست مجرد موضة تقنية، بل هي ضرورة حتمية تفرضها متطلبات التنمية المستدامة وبناء الجزائر الجديدة. لقد قطعت الجزائر أشواطا معتبرة في رقمنة صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية، مما ساهم في تحسين الخدمة العمومية القضائية.

ونرى أن النجاح الحقيقي لهذا المسار لا يكمن فقط في إطلاق المنصات، بل في تحقيق التشغيل البيني بين قطاع العدالة والقطاعات الأخرى (مثل البنوك والإدارات المحلية)، بحيث لا يضطر المواطن لتقديم وثيقة ورقية استخرجها إلكترونيا، بل يتم التأكد من بياناته آليا بين المؤسسات.

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 09.

[2] بوعكاز جيهان سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 01

إن الوصول إلى عدالة بلا ورق هو الغاية التي ستجعل من القضاء الجزائري نموذجا قاريا في الرقمنة بحلول عام 2030.[1]

المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي والدفع الإلكتروني

تعتبر الرؤية الاستراتيجية للجزائر في آفاق 2030 أن الاقتصاد الرقمي هو القاطرة التي ستنقل البلاد من التبعية لقطاع المحروقات إلى تنوع إنتاجي مبني على الابتكار. واستنادا إلى توجهات السلطات العليا، فإن هذا المسار يرتكز على جعل الرقمنة وسيلة لتحقيق الثروة، حيث تستهدف الدولة رفع مساهمة هذا القطاع ليصل إلى 20% من الناتج الداخلي الخام.[2] إن هذا الطموح يتطلب إعادة هندسة شاملة للإجراءات الإدارية والفنية بما يتماشى والمتطلبات الجديدة للسوق الوطنية والدولية.

وفي هذا السياق، تؤكد الدراسات الأكاديمية أن الرقمنة تساهم في تحسين الخدمة العمومية ومحاربة البيروقراطية، مما يوفر بيئة خصبة للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين. إن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة يستوجب تجنيد الموارد البشرية والهياكل التقنية التي تواكب عصر السرعة والمعلوماتية. [3]

ونرى أن ربط الاقتصاد الرقمي بنسبة محددة من الناتج الداخلي الخام يعكس إرادة سياسية قوية لتحويل الرقمنة من مجرد أدوات تقنية إلى قطاع منتج قائم بذاته، وهو ما يضع الصناعة الرقمية في صلب التنمية الشاملة.

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 23-314 مؤرخ في 06 سبتمبر 2023، **يتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها**. انظر أيضاً: صليحة بن نملة، ص 1229.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 18

[3] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص .11

المطلب الأول: تطوير الصناعة الرقمية ودعم المؤسسات الناشئة (Start-ups)

يعد تطوير الصناعة الرقمية المحلية أحد المحاور الخمسة الأساسية للاستراتيجية الوطنية، حيث يهدف المحور الرابع الاقتصاد الرقمي إلى بناء سوق رقمي وطني قوي وقادر على المنافسة.

ولتحقيق ذلك تم تحديد أهداف دقيقة تشمل زيادة استخدام الأنظمة الرقمية في التسيير الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 80%، مما يسمح بتوفير البيانات في حينها وتحسين عمليات الإنتاج والتسويق.[1]

علاوة على ذلك فإن عصرنة البنى التحتية، لاسيما مراكز البيانات والخدمات السحابية، تعد الركيزة التي يقوم عليها نجاح الصناعة الرقمية. وترمي الدولة إلى امتلاك أكثر من خمسة مراكز بيانات وطنية متوافقة مع المعايير الدولية لضمان السيادة الرقمية وتوطين البيانات.[2] إن هذا التوجه يضمن استقلالية تكنولوجية تسمح للمؤسسات الجزائرية بالنمو في بيئة آمنة ومستقرة.

لذا إن الصناعة الرقمية لا يمكن أن تزدهر دون بنية تحتية صلبة؛ لذا فإن التركيز على مراكز البيانات الوطنية هو خطوة استباقية ذكية لحماية المادة الخام الجديدة وهي البيانات، وتوفير بيئة عمل آمنة للمؤسسات والشركات الناشئة.

المطلب الثاني: دعم المؤسسات الناشئة (Start-ups) كقاطرة للابتكار

تمثل المؤسسات الناشئة حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الرقمي الجديد، حيث تسعى الجزائر إلى إنشاء 100,000 شركة ناشئة ناشطة في مجال الرقمنة بحلول عام 2030.[3] إن هذا الهدف الطموح يتطلب إطارا قانونيا مرنا ومشجعا، وهو ما تجسد في مهام المحافظة السامية للرقمنة المكلفة باقتراح كل تدبير من شأنه تعزيز السيادة الرقمية وتطوير المنتج الوطني.

---

[1] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 18.

[2] بوعكاز جيهان سعيدة، نفس المرجع السابق، ص 22.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 18.

وفي إطار التنظيم القانوني يضطلع وزير الرقمنة والإحصائيات بمهام جوهرية وفقا للتشريعات السارية، لاسيما في مجال تشجيع استخدام التقنيات الرقمية وربط عالم الحلول الرقمية بالفاعلين الاقتصاديين.[1]

كما أن قانون الاستثمار رقم 22-18 وقانون العقوبات المعدل بموجب القانون 24-08 يهدفان إلى حماية النشاط الاقتصادي ومحاربة العرقلة البيروقراطية التي قد تواجه المستثمرين وأصحاب المشاريع المبتكرة.[2]

وفي رأينا إن الرهان على 100 ألف مؤسسة ناشئة ليس مجرد رقم إحصائي، بل هو استثمار في رأس المال الفكري للشباب الجزائري، وهو الكفيل بتحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع خالقة للثروة ومناصب الشغل.

المطلب الثالث: الدفع الإلكتروني والشمول المالي

لا يمكن الحديث عن اقتصاد رقمي فعال دون نظام دفع إلكتروني متطور. وتهدف الاستراتيجية الوطنية إلى تقليص معاملات الدفع النقدي (Cash) وإلغاء التعامل الورقي في المعاملات المالية التي تتجاوز قيمتها 500,000 دج.[3] إن هذا الإجراء يرمي إلى ترقية الشمول المالي وإضفاء الشفافية على المسارات المالية، وهو ما يساهم مباشرة في الحد من الفساد الإداري والمالي.

[1] المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 20-363، **الذي يحدد صلاحيات وزير الرقمنة والإحصائيات**، الجريدة الرسمية رقم 74 (2020)

[2] بن نملة صليحة ، نفس المرجع السابق، ص 1223.

[3] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 18.

وتشير الدراسات إلى أن تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني يعزز ثقة المواطن في الإدارة الرقمية، حيث تضمن الرقمنة حفظ بيانات مفصلة عن المعاملات، مما يسمح بالمتابعة والرقابة الدقيقة.[1]

كما أن توفير وسائل الدفع الإلكتروني يعد ضرورة لعصرنة التجارة وتطوير السوق الرقمي، وهو ما يتماشى مع الالتزام رقم 25 للسيد رئيس الجمهورية القاضي بتحسين حوكمة القطاع الاقتصادي.[2]

إن التحول نحو الدفع الإلكتروني هو السلاح الأمجد لمحاربة الاقتصاد الموازي؛ فكلما زادت شفافية المعاملات المالية، زادت قدرة الدولة على التحكم في المؤشرات الاقتصادية الكلية وتوجيه الدعم لمستحقيه.

إن مسار تطوير الصناعة الرقمية ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر يمثل رهان المستقبل، لقد أثبتت الاستراتيجية الوطنية 2025-2030 أن الوصول إلى جزائر رقمية يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين، من خلال تعزيز البنية التحتية، وتكوين العنصر البشري المؤهل، وتكييف النصوص القانونية مع الابتكارات العالمية.[3]

إن نجاح الاقتصاد الرقمي مرهون بمدى قدرتنا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال، حيث تستهدف الدولة تحقيق مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في القطاع الرقمي.[4]

---

[1] فغلول هناء، نفس المرجع السابق، ص 64.

[2] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 7.

[3] A. Nadja ،«é-algérie 2013 et la signature éléctronique: Aspects juridiques et techniques» http://www.setif. Info/article 4173. html, page web consulté le 08/03/2026 .

[4] المحافظة السامية للرقمنة، نفس المرجع السابق، ص 19.

يظهر أن الرقمنة ليست مجرد تحديث تقني، بل هي ثورة اقتصادية شاملة تهدف إلى تحقيق رفاهية المواطن وتعزيز السيادة الوطنية في الفضاء الرقمي[1].

خلاصة الفصل الثالث:

إن الاقتصاد الرقمي في الجزائر يمتلك كل مقومات النجاح، شريطة الاستمرار في وتيرة الإصلاحات التشريعية وتوفير الأمن الرقمي اللازم لحماية المؤسسات الناشئة من التهديدات السيبرانية، مع ضرورة تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف المناطق.

[1] Digital Transformation in Algeria Assessing Digital Transformation in the country: Overview, challenges and opportunities. December 2020 A Digital Arabia Network Initiative. Page 10

الخاتمة

خاتمة:

من خلال التحليل الوصفي والميداني لمسار الرقمنة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- انتقلت الرقمنة من كونها مشروعا قطاعيا معزولا (كما كان في مبادرة 2008) إلى عقيدة سياسية وأمن قومي تتبناها رئاسة الجمهورية مباشرة عبر الالتزامين 25 و54، مما منحها قوة دفع مؤسساتية غير مسبوقة.
- أثبتت الدراسة أن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة تحت وصاية رئاسة الجمهورية في سبتمبر 2023 كان نقطة تحول حاسمة لكسر الجزر القطاعية المعزولة وضمان قابلية التشغيل البيني بين مختلف الوزارات، وهو ما فشلت فيه الهياكل السابقة.
- أظهرت قطاعات الداخلية، والعدالة، والتعليم العالي (نموذج صفر ورقة) تفوقا ملموسا في تجسيد الرقمنة، مما ساهم في تقليص البيروقراطية، وتحسين جودة الخدمة العمومية، واستعادة جزء من ثقة المواطن في المرفق العام.
- خلصت الدراسة إلى أن التوجه الحالي يركز بشكل جذري على توطين البيانات من خلال مراكز البيانات الوطنية(Data Centers) ، وهو ما يعكس وعيا سياسيا بأن استقلال القرار الوطني مرتبط بحماية البيانات السيادية من التبعية للخارج.
- بدأت الجزائر في وضع لبنات اقتصاد رقمي خالق للثروة، عبر دعم المؤسسات الناشئة وتقليص التعاملات النقدية، بهدف رفع مساهمة القطاع الرقمي إلى 20% من الناتج الداخلي الخام بحلول 2030.

توصيات الدراسة

بناء على النتائج المتوصل إليها نتقدم بمجموعة من التوصيات:

- ضرورة الإسراع في إصدار قانون الرقمنة الشامل ليكون المرجع القانوني الموحد الذي يضبط المسؤوليات، ويحمي البيانات الشخصية، ويمنح الحجية المطلقة للمعاملات الرقمية في كافة المستويات.
- وضع استراتيجية وطنية لمنع هجرة الأدمغة الرقمية من خلال توفير بيئة عمل محفزة ماديا ومعنويا للمبتكرين والمهندسين الجزائريين، مع ضرورة تعميم التكوين الرقمي للموظفين التقليديين.
- العمل على تقليص الفجوة الرقمية بين المدن الكبرى والمناطق الداخلية والنائية، لضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات الرقمية لجميع المواطنين (الحق في الرقمية).
- الاستمرار في تحديث المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، والتركيز على الابتكار المحلي في برمجيات الحماية لتقليل الاعتماد على الحلول الأجنبية.
- إطلاق حملات توعوية وطنية لتعزيز المواطنة الرقمية، وتسهيل استخدام منصات الدفع الإلكتروني عبر تحفيزات ضريبية للمتعاملين والمواطنين.

آفاق الدراسة

إن هذه الدراسة تفتح الباب أمام آفاق بحثية وتطبيقية مستقبلية نوجزها في الآتي:

- استشراف دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين اتخاذ القرار السياسي والإداري في الجزائر ما بعد عام 2025.
- دراسة إمكانية تحول الجزائر إلى بوابة رقمية للقارة الإفريقية من خلال مشاريع الألياف البصرية العابرة للصحراء وتصدير الخدمات الرقمية.

- دراسة مدى تغير سلوك المواطن الجزائري وتفاعله مع الجمهورية الجديدة في ظل التحول الكامل نحو الإدارة الإلكترونية.
- إن مسار الرقمنة في الجزائر للفترة (2008–2025) لم يكن مفروشا بالورود، بل كان مسارا من المخاض والتحديات، لكنه وصل اليوم إلى مرحلة النضج بفضل الرؤية السياسية الواضحة.
- ويبقى الرهان الحقيقي في آفاق 2030 هو تحويل هذه الاستراتيجيات إلى واقع يومي مستدام، يجعل من الرقمية وسيلة لرفاهية المواطن وعزة الوطن.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

باللغة العربية

1-ثابت عبد الرحمان إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

2-أحمد يس نجلاء ، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

ثانيا: المجلات والمقالات العلمية

1-مشهور أحمد ، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة اليرموك، الأردن، 2003.

2-ربيع نصيرة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور -خنشلة، العدد 08، 2017.

3-بشاري سلمى ، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا، مجلة Cread، المجلد 36، العدد 03، 2020.

4-شراقة صبرينة ، متطلبات التحول الرقمي في قطاع التأمين الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، 2021.

5-بن نملة صليحة ، واقع الرقمنة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 09، العدد 02، 2025.

6-زيدان عمار و بن كاديحسن، التجربة الجزائرية في رقمنة القطاع الصحي، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023.

7-بن قاصير موسى ، عصر الثورة الرقمية: حقبة جديدة في مسار تطور البشرية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 14، 2023.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1-بوعكاز جيهان سعيدة، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2024.

2-جمبية ذهبية، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016.

3-فغلول هناء، دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الإداري، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2024.

4-صادقي فوزية ، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر (دراسة تحليلية للجماعات المحلية)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2021.

رابعا: النصوص القانونية والتنظيمية

1-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 2020 (الجريدة الرسمية رقم 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020).

2-القانون رقم 04-18 المؤرخ في 05 أوت 2004، المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية رقم 52.

3-القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية رقم 08.

4-القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية رقم 06.

5-القانون رقم 22-08 المؤرخ في 5 ماي 2022، الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلتها وصلاحياتها.

6-المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 20 جانفي 2020، المتعلق بإنشاء جهاز وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية.

7-المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023، يتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وصلاحياتها.

8-المرسوم التنفيذي رقم 20-363 المؤرخ في 08 ديسمبر 2020، الذي يحدد صلاحيات وزير الرقمنة والإحصائيات، الجريدة الرسمية رقم 74.

خامسا: التقارير

1-المحافظة السامية للرقمنة، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025-2030 (خارطة طريق جزائر رقمية 2030)، نسخة أوت 2024.

سادسا: المراجع الأجنبية

1- Digital Transformation in Algeria Assessing Digital Transformation in the country: Overview, challenges and opportunities. December 2020 A Digital Arabia Network Initiative. page10.

2- A. Nadja ،«é-algérie 2013 et la signature éléctronique: Aspects juridiques et techniques» ،disponible sur: http://www.setif. Info/article 4173. Html, page web consulté le 08/03/2026.